مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/7/13

واشنطن والفرصة العراقية الجديدة
تحويل الإصلاح الداخلي إلى قوة استراتيجية؟

قسم الأبحاث

● تقدير موقف

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تقدير موقف

2026/7/13

واشنطن والفرصة العراقية الجديدة: تحويل الإصلاح الداخلي إلى قوة استراتيجية؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

قسم الأبحاث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

لم تعد الزيارات الرسمية بين بغداد وواشنطن تقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة أو بصياغة البيانات المشتركة، بقدر ما تقاس بقدرتها على إعادة تعريف موقع العراق في الاستراتيجية الأمريكية ضمن بيئة إقليمية ودولية سريعة التحول. فعلى مدى العقدين الماضيين، أُديرت العلاقات العراقية–الأمريكية غالباً ضمن إطار أمني فرضته تداعيات تغيير النظام السابق، ثم الحرب على الإرهاب، وصولاً إلى مواجهة تنظيم داعش الارهابي. غير أن التحولات الراهنة في النظام الإقليمي، وتبدل أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، يفرضان على الطرفين الانتقال إلى مقاربة أوسع تجعل بناء المؤسسات، وتعزيز الحوكمة، واستقرار الاقتصاد، عناصر لا تقل أهمية عن التعاون الأمني والعسكري.

في هذا السياق، تأتي زيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى واشنطن بوصفها اختباراً مزدوجاً: فهي من جهة فرصة لعرض رؤية الحكومة الجديدة في إعادة بناء الدولة وتعزيز قدرتها المؤسسية، ومن جهة أخرى مناسبة للإدارة الأمريكية لتقييم جدية بغداد في الانتقال من إدارة الأزمات إلى إنتاج الاستقرار. لذلك لا تكمن أهمية الزيارة في بعدها البروتوكولي، بل في قدرتها على إقناع صانع القرار الأمريكي بأن العراق لم يعد مجرد ساحة لإدارة التوازنات الأمنية، بل شريكاً قادراً على الإسهام في الاستقرار الإقليمي عبر إصلاحاته الداخلية.

تشير معظم التحليلات الصادرة عن مراكز الدراسات إلى أن حكومة الزيدي تسعى إلى ترسيخ صورتها بوصفها حكومة إصلاح مؤسسي، من خلال وضع مكافحة الفساد، وتعزيز سيادة القانون، وتحسين بيئة الاستثمار، وإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والقوى المسلحة، في مقدمة أولوياتها. وقد تجاوزت هذه الملفات نطاقها الداخلي لتكتسب أبعاداً خارجية متزايدة، في ظل تنامي ارتباطها بمستقبل العلاقات العراقية–الأمريكية. فواشنطن تنظر إلى مكافحة الفساد بوصفها معياراً لقياس قدرة الدولة العراقية على تنفيذ التزاماتها، وحماية الاستثمارات الأجنبية، وتوفير البيئة اللازمة لاستدامة أي شراكة استراتيجية مستقبلية.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها أن الإصلاح الداخلي لم يعد سياسةً محليةً فحسب، وإنما أصبح أحد أهم مصادر القوة الخارجية للدولة. فكلما عززت الحكومة العراقية قدرتها على بناء مؤسسات فاعلة، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتحسين بيئة الأعمال، ازدادت قدرتها على تحويل هذه الإنجازات إلى رأسمال استراتيجي يعيد صياغة علاقاتها مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية. ووفقاً لهذا المنظور، تتمحور القضية الأساسية حول قدرة العراق على تقديم نفسه شريكاً يتمتع بدرجة أعلى من الاستقرار والمؤسسية والموثوقية، بما يعزز مكانته في منظومة الشراكات الدولية.

وانطلاقاً من هذه الفرضية، تسعى الدراسة إلى تحليل زيارة الزيدي بوصفها جزءاً من مسار أوسع لإعادة تعريف العلاقات العراقية–

الأمريكية، من خلال مناقشة أربعة محاور مترابطة تتمثل في: التحولات في البيئة الاستراتيجية الأمريكية، ودور الإصلاح الداخلي في إنتاج القوة الوطنية، وإمكانات الانتقال من الشراكة الأمنية إلى الشراكة الاقتصادية، والتحديات التي تواجه بغداد في إدارة توازناتها الإقليمية. وترى الدراسة أن نجاح هذه الزيارة يرتبط بقدرة الحكومة العراقية على تحويل الإصلاحات المؤسسية إلى مصدر مستدام للثقة والنفوذ، بما يؤهل العراق للاضطلاع بدور شريك فاعل في النظام الإقليمي الجديد، بعيداً عن اختزاله في كونه ساحةً لتنافس القوى الدولية.

أولاً: زيارة مختلفة في سياق استراتيجي متغير

تأتي زيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى واشنطن ضمن سلسلة الزيارات التي أجراها رؤساء الحكومات العراقية منذ عام 2003، غير أن السياق الاستراتيجي الذي تُعقد فيه يمنحها دلالات مختلفة. وتكتسب الأحداث السياسية أهميتها من البيئة الإقليمية والدولية التي تحيط بها، لما لهذه البيئة من دور في تحديد معانيها وتوجيه أهدافها. وانطلاقاً من ذلك، تمثل زيارة الزيدي محطةً في مسار إعادة تعريف العلاقات العراقية–الأمريكية، بوصفها جزءاً من تحول أوسع في طبيعة العلاقة بين البلدين. وخلال أكثر من عقدين، قامت العلاقة بين بغداد وواشنطن على معادلة أمنية واضحة، حيث تعامل صانع القرار الأمريكي مع العراق باعتباره ساحة لإدارة ملفات إسقاط النظام، وبناء النظام السياسي الجديد، ثم مواجهة التمرد

المسلح، وصولاً إلى الحرب ضد تنظيم داعش. وانعكس هذا التوجه على أولويات السياسة الأمريكية التي ركزت على منع انهيار الدولة العراقية والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الأمني، فيما احتلت قضايا الإصلاح المؤسسي، والتنمية الاقتصادية، والحوكمة الرشيدة مواقع متأخرة في سلم الاهتمامات، نتيجة تغلّب متطلبات الأمن ومكافحة الإرهاب على أجندة العلاقات بين البلدين.

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية خلال السنوات الأخيرة تحولاً واضحاً في فلسفتها، تزامن مع تراجع الانخراط العسكري المباشر في الشرق الأوسط وتوجيه الولايات المتحدة جزءاً أكبر من مواردها نحو المنافسة الاستراتيجية مع الصين وروسيا. وفي ظل هذا التحول، اكتسبت المنطقة أهمية متزايدة باعتبارها ساحة لإدارة التوازنات الاقتصادية والجيوسياسية، وهو ما دفع واشنطن إلى تقليص اهتمامها بإدارة التفاصيل اليومية للأزمات المحلية، مقابل التركيز على بناء شراكات مع دول تمتلك مؤسسات مستقرة واقتصادات قادرة على الصمود، بما يحد من الحاجة إلى التدخل الأمريكي المباشر.

ويفرض هذا التحول مقاربة جديدة للعلاقة مع العراق، حيث اتجه اهتمام دوائر صنع القرار الأمريكية نحو تقييم قدرة بغداد على إنتاج الاستقرار اعتماداً على إمكاناتها الذاتية. وتعكس هذه المقاربة انتقالاً في طبيعة العلاقة من تقديم الدعم إلى بناء الشراكة، الأمر الذي يجعل تعزيز المؤسسات، وترسيخ الاستقرار، ورفع كفاءة الدولة عناصر رئيسة في صياغة علاقة أكثر توازناً مع واشنطن، ويستلزم

في الوقت ذاته إعادة تعريف مصادر القوة العراقية بما ينسجم مع متطلبات هذه المرحلة.

وفي هذا السياق، تكتسب حكومة علي الزيدي أهمية خاصة في ضوء سعيها إلى ترسيخ صورة حكومة تتبنى الإصلاح المؤسسي بوصفه إطاراً ناظماً لعملها. وقد وضعت منذ تشكيلها مكافحة الفساد، وإعادة تنظيم الإدارة العامة، وتعزيز استقلال القضاء، وتحسين بيئة الاستثمار، في صدارة خطابها السياسي والتنفيذي. وتنسجم هذه الأولويات مع الاتجاهات الجديدة في السياسة الأمريكية تجاه الدول الشريكة، الأمر الذي منح الإصلاحات الداخلية بُعداً يتجاوز نطاقها الوطني، لتغدو إحدى ركائز الحوار مع واشنطن، ومعياراً مهماً لتقييم جدية الحكومة وقدرتها على بناء شراكة استراتيجية طويلة الأمد (مركز الإمارات للسياسات، 2026).

ويمكن تفسير هذا التحول، من منظور نظريات العلاقات الدولية، بالاستناد إلى مفهوم الرأسمال الاستراتيجي للدولة، الذي يشمل الموارد الطبيعية والقدرات العسكرية إلى جانب مستوى الثقة الدولية بالمؤسسات الوطنية، وكفاءة الإدارة العامة، واستقرار البيئة القانونية، وقدرة الدولة على تنفيذ التزاماتها. وتؤدي قوة المؤسسات، واستقلال القضاء، وفاعلية أجهزة الرقابة إلى تعزيز هذا الرأسمال السياسي، بما ينعكس على المكانة الخارجية للدولة ويزيد من موثوقيتها لدى المستثمرين، والحلفاء، والمؤسسات المالية الدولية. وفي ضوء ذلك، أصبح الإصلاح الداخلي أحد الموارد الأساسية للقوة

الوطنية، وأداةً فاعلة في دعم السياسة الخارجية وتعزيز قدرة الدولة على بناء شراكات دولية مستدامة.

وتكتسب زيارة الزيدي أهمية إضافية في ظل مرحلة تشهد فيها منطقة الشرق الأوسط إعادة تشكيل واسعة لمعادلاتها الأمنية والاقتصادية. فقد أسهمت مشروعات الربط الإقليمي، وممرات التجارة الجديدة، والتنافس على مصادر الطاقة، إلى جانب تنامي أهمية الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي، في دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم شركائها في المنطقة وفق معايير تتجاوز الاعتبارات العسكرية التقليدية. وفي ضوء هذه المتغيرات، تتوافر أمام العراق فرصة لإعادة تقديم نفسه بوصفه حلقة وصل اقتصادية وجيوسياسية بين الخليج وبلاد الشام وتركيا، على أن يقترن هذا الموقع الجغرافي بإصلاحات مؤسسية تعزز ثقة الشركاء الدوليين باستقرار السياسات العامة واستدامتها.

وفي المقابل، تواجه هذه الفرصة مجموعة من التحديات البنيوية المرتبطة بطبيعة النظام السياسي، وتشابك المصالح الحزبية، واستمرار نفوذ الفاعلين المسلحين خارج الإطار المؤسسي الكامل للدولة، فضلاً عن الإرث المتراكم للفساد الإداري والمالي. وتنعكس هذه التحديات بصورة مباشرة على فرص بناء الثقة الدولية بالإصلاحات المطروحة، الأمر الذي يجعل نجاح زيارة الزيدي مرتبطاً بقدرة الحكومة العراقية على إقناع شركائها بأن الإصلاحات المعلنة تمثل تحولاً هيكلياً في فلسفة الحكم، وتعبر عن توجه مؤسسي طويل الأمد

يعزز استقرار الدولة ويرسخ مصداقيتها، بعيداً عن ارتباطها بمتطلبات ظرفية أو ضغوط داخلية وخارجية.

ومن هذا المنطلق، تمثل زيارة واشنطن محطة مفصلية في مسار العلاقات العراقية–الأمريكية، إذ تتجاوز أهميتها قياس متانة التحالف بين البلدين لتشمل تقييم قدرة العراق على توظيف الإصلاح الداخلي بوصفه رأسمالاً استراتيجياً يعيد صياغة موقعه في الإقليم ويعزز مكانته في الحسابات الأمريكية. ويُعد نجاح بغداد في تحقيق هذا التحول عاملاً مؤثراً في تطوير علاقاتها مع واشنطن، وفي الوقت نفسه يسهم في إعادة بناء أحد أهم مصادر القوة الوطنية، في ظل بيئة دولية أصبحت فيها كفاءة المؤسسات، وجودة الحوكمة، واستقرار السياسات العامة، من المحددات الرئيسة للمكانة الدولية، إلى جانب الموارد الطبيعية والقدرات العسكرية.

ثانياً: الإصلاح الداخلي لغة جديدة للشراكة مع واشنطن

شهدت العلاقات الدولية خلال العقد الأخير تحولاً في المعايير التي تقوم عليها الشراكات بين الدول، حيث برزت جودة الإدارة الداخلية، وكفاءة المؤسسات، والقدرة على إنتاج الاستقرار المؤسسي بوصفها عناصر أساسية إلى جانب الاعتبارات العسكرية والمساعدات الأمنية. وفي هذا الإطار، يمكن قراءة زيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى واشنطن باعتبارها محاولة لإعادة صياغة صورة العراق في الذهنية الأمريكية، عبر تقديمه دولةً تنفذ برنامجاً إصلاحياً يستهدف إعادة بناء مؤسسات الحكم وتعزيز كفاءتها، بما يوسع نطاق العلاقة

مع الولايات المتحدة إلى مجالات تتجاوز الملفات الأمنية والأزمات السياسية.

وتُظهر القراءة المقارنة للمصادر الدولية أن الإصلاح الداخلي يحتل موقعاً متقدماً في تقييم أداء حكومة الزيدي. فقد ركزت التحليلات الصادرة عن أمواج ميديا على أن حملة مكافحة الفساد التي أطلقتها الحكومة تمثل رسالة سياسية موجهة إلى الداخل والخارج، تعكس توجهاً نحو معالجة أنماط الحكم التي ارتبطت بالفساد وضعف المساءلة خلال السنوات الماضية. ويعبر هذا التقييم عن إدراك متزايد لدى مراكز الدراسات الغربية لأهمية نجاح العراق في مكافحة الفساد بوصفه عاملاً مؤثراً في مستقبل علاقاته مع الولايات المتحدة والشركاء الدوليين، إلى جانب دوره في تعزيز الثقة بقدرة الدولة على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية.

ويمتد الاهتمام إلى ما هو أبعد من ملف الفساد، حيث تشير دراسة مركز الإمارات للسياسات إلى أن واشنطن تتعامل مع الإصلاح المؤسسي بوصفه المدخل الرئيس لتعزيز الاستقرار في العراق. ويستند هذا التوجه إلى قناعة متنامية بأن الاستقرار طويل الأمد يعتمد على بناء مؤسسات قادرة على إدارة الاقتصاد، وإنفاذ القانون، وحماية الاستثمار، وتقديم الخدمات العامة بكفاءة، إلى جانب أهمية الدعم العسكري في مواجهة التحديات الأمنية. وفي ضوء ذلك، ينعكس أي تقدم تحققه الحكومة في هذه المجالات بصورة مباشرة على مستوى الثقة الدولية بالعراق، ويعزز قدرته على استقطاب الشراكات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية.

ومن هذا المنظور، يتضح سبب الاهتمام الأمريكي المتزايد بمؤشرات الحوكمة وسيادة القانون. ويرتكز تقييم الإدارة الأمريكية لأداء الحكومة العراقية على مدى قدرة إجراءات مكافحة الفساد على إحداث تحول مؤسسي مستدام، أكثر من تركيزه على عدد الملفات التي تُفتح أو أوامر القبض التي تُنفذ. وتكتسب حملات مكافحة الفساد قيمتها الاستراتيجية عندما تفضي إلى ترسيخ قواعد مؤسسية مستقرة تنظم العلاقة بين السلطة والقانون، وتضمن خضوع جميع الفاعلين للمساءلة دون استثناء، بما يعزز استدامة الإصلاح ويحد من ارتباطه بجهود سياسية مؤقتة أو بشخص رئيس الوزراء.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء سعي حكومة الزيدي إلى ترسيخ صورتها لدى واشنطن بوصفها حكومة تتبنى مشروعاً للإصلاح المؤسسي. ويعكس هذا التوجه تحولاً في الخطاب السياسي ينسجم مع التغير الذي شهدته أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة. فقد اتجه الاهتمام الأمريكي نحو تعزيز الشراكات مع الدول القادرة على حماية الاستثمارات، وتأمين سلاسل الإمداد، وتطوير قطاعات الطاقة والبنية التحتية، وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، بعد مرحلة هيمنت فيها أولويات مكافحة الإرهاب على أجندة العلاقات الإقليمية. وفي هذا السياق، يغدو الإصلاح الداخلي أحد المرتكزات الأساسية للانتقال بالعلاقات العراقية–الأمريكية إلى مستوى أوسع من الشراكة الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، تواجه عملية التحول هذه تحديات جوهرية ترتبط بطبيعة البيئة السياسية والإدارية في العراق. فقد أظهرت التجارب السابقة أن نجاح برامج الإصلاح يعتمد على توافر إرادة سياسية قادرة على تجاوز الضغوط الحزبية والمصالح المتشابكة داخل مؤسسات الدولة. كما أن استمرار مظاهر الفساد الإداري، وتعقيدات البيروقراطية، وضعف البيئة التنظيمية، يبطئ وتيرة الإصلاح، ويجعل الشركاء الدوليين أكثر ميلاً إلى ربط تقييمهم للبرامج الحكومية بالنتائج العملية القابلة للقياس، بما يعزز الثقة باستدامة الإصلاحات وفاعليتها.

وفي هذا الإطار، حملت زيارة الزيدي إلى واشنطن رسالة مفادها أن العراق يتجه نحو مرحلة جديدة في إدارة الدولة، تستند إلى مشروع إصلاحي يسعى إلى تعزيز كفاءة المؤسسات وترسيخ الحوكمة الرشيدة. وتعتمد فاعلية هذه الرسالة على قدرة الحكومة في إثبات أن الإصلاحات المعلنة تمثل مساراً مؤسسياً متكاملاً لإعادة بناء مؤسسات الحكم، الأمر الذي يعزز فرص تحويل الثقة السياسية إلى تعاون اقتصادي واستثماري طويل الأمد. وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية الإصلاح الداخلي بوصفه عاملاً مؤثراً في تطوير الأداء الحكومي وتعزيز مكانة العراق في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية. فكلما ترسخت الإصلاحات المؤسسية واتسمت بالاستدامة، ازدادت قدرة العراق على ترسيخ صورته كشريك يمتلك مقومات الاستقرار والموثوقية، بما يوسع فرص التعاون الاقتصادي ويعزز مكانته في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.

ثالثاً: من الأمن إلى الاقتصاد... تحوّل في أولويات الشراكة

رسّخ العقدان الماضيان العلاقة العراقية–الأمريكية في إطارها الأمني، وتكشف المؤشرات التي سبقت زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي إلى واشنطن عن توجه لإعادة صياغة طبيعة هذه العلاقة بما ينسجم مع المتغيرات الإقليمية والدولية. واتسع نطاق الحوار بين البلدين ليشمل الاقتصاد، والطاقة، والاستثمار، والتكنولوجيا، وإعادة الإعمار، إلى جانب استمرار التعاون في الملفات الأمنية، وهو ما يعكس تطوراً في طبيعة المصالح المشتركة وتعدد أولوياتها.

ويأتي هذا التحول في سياق إعادة دمج البعد الأمني ضمن رؤية أشمل للتنمية والاستقرار. وأصبح الاستقرار يمثل قاعدة لتهيئة بيئة داعمة للاستثمار، وتعزيز حركة التجارة، وربط العراق بمشروعات البنية التحتية الإقليمية، وفقاً للتصور الأمريكي الحالي. كما اتجهت معايير تقييم التعاون الأمني نحو قياس قدرته على توفير بيئة قانونية ومؤسسية مستقرة تعزز ثقة المستثمرين والشركات الدولية، مع استمرار دوره في الحد من التهديدات الأمنية وترسيخ الاستقرار.

وتتوافق هذه القراءة مع ما توصلت إليه دراسة مركز الإمارات للسياسات، التي ترى أن العلاقات العراقية–الأمريكية تدخل مرحلة جديدة تتقدم فيها ملفات الاقتصاد، والطاقة، والاستثمار ضمن أولويات الشراكة الثنائية، بالتوازي مع استمرار التعاون الدفاعي بوصفه أحد المكونات الرئيسة للعلاقة بين البلدين. ويعكس هذا التوجه إدراكاً متبادلاً بأن استقرار العراق يرتبط ببناء اقتصاد أكثر تنوعاً،

ومؤسسات أكثر كفاءة، وبيئة أعمال أكثر جاذبية، وهي عناصر تسهم في ترسيخ الاستقرار وتعزيز استدامة الشراكة العراقية–الأمريكية.

ومن هذا المنطلق، تمثل زيارة الزيدي فرصة لإعادة تقديم العراق بوصفه وجهة اقتصادية واعدة، بالتوازي مع تعزيز العلاقات السياسية. فالعراق يمتلك مقومات تؤهله ليكون أحد أهم الأسواق في المنطقة، مستنداً إلى موقعه الجغرافي الذي يربط الخليج بتركيا وبلاد الشام، واحتياطياته الكبيرة من الطاقة، وحاجته الواسعة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية، إضافة إلى سوق استهلاكية كبيرة وفرص استثمارية في قطاعات النقل، والغاز، والكهرباء، والصناعة، والخدمات الرقمية. وقد تأثرت الاستفادة من هذه المقومات خلال السنوات الماضية بجملة من التحديات، في مقدمتها ضعف البيئة الاستثمارية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وانتشار الفساد، وعدم استقرار الإطار التنظيمي.

وفي هذا السياق، تركز حكومة الزيدي على إبراز الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب البنيوية التي حدّت من تدفق الاستثمار الأجنبي في السابق، إلى جانب الإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة. وترتبط قرارات المستثمرين الدوليين بوجود منظومة قانونية مستقرة، وقضاء يحمي الحقوق، وإدارة حكومية تتسم بالشفافية والكفاءة، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في مستوى الثقة ببيئة الأعمال. وانطلاقاً من ذلك، يشكل الإصلاح المؤسسي أحد مكونات السياسة الاقتصادية الخارجية، لما يؤديه من دور في تعزيز ثقة الشركات والمؤسسات المالية الدولية بالدولة، ودعم قدرتها على جذب

الاستثمارات طويلة الأمد.

وفي هذا الإطار، يبرز مشروع طريق التنمية بوصفه أحد أكثر الملفات قدرة على إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية بين العراق وشركائه الدوليين. ويعكس المشروع رؤية لإعادة تموضع العراق ضمن شبكات التجارة الإقليمية، من خلال تطوير ممر للنقل والخدمات اللوجستية يعزز دوره بوصفه مركزاً للعبور والاستثمار والإنتاج، إلى جانب مكانته بوصفه دولةً منتجةً للنفط. ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على اقتران المشروع بإصلاحات تشريعية وإدارية توفر بيئة استثمارية مستقرة، وتضمن وضوح الإجراءات واستقرار العقود، بما يعزز مكانة العراق شريكاً اقتصادياً مهماً للولايات المتحدة وحلفائها.

وفي الوقت نفسه، يرتبط نجاح هذا التحول بقدرة الدولة على ترجمة الخطط والمشروعات إلى نتائج تنفيذية ملموسة. فقد أظهرت التجارب السابقة أن عدداً من المبادرات الاقتصادية الطموحة واجه تحديات ناجمة عن ضعف التنفيذ، وتداخل الصلاحيات، وتقلبات البيئة السياسية. وانطلاقاً من ذلك، تعتمد الإدارة الأمريكية في تقييم فرص الانخراط الاقتصادي طويل الأمد على مدى قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية، وتوفير بيئة أعمال تتسم بالاستقرار والوضوح وقابلية التنبؤ، بما يعزز ثقة القطاع الخاص ويحول الفرص الاستثمارية إلى مشروعات قابلة للتنفيذ.

ويفسر هذا التوجه الاهتمام الأمريكي المتزايد بملفات الحوكمة المالية، وتحديث القطاع المصرفي، والتحول الرقمي، ومكافحة غسل الأموال، وهي مجالات تمثل الأساس المؤسسي لأي شراكة اقتصادية مستدامة. ويؤدي تطوير نظام مالي أكثر كفاءة وشفافية إلى الحد من المخاطر القانونية والإدارية التي تواجه الاستثمارات الكبرى، ويعزز قدرة السوق العراقية على استقطاب رؤوس الأموال الدولية وترسيخ الثقة ببيئتها الاستثمارية.

وعلى هذا الأساس، تمثل زيارة الزيدي خطوة نحو تطوير العلاقات العراقية–الأمريكية باتجاه إدارة الفرص المشتركة، بعد مرحلة طويلة ركزت على إدارة التهديدات والتحديات الأمنية. وترتبط أهمية الزيارة بقدرة الحكومة العراقية على ترسيخ قناعة لدى واشنطن بأن الإصلاحات الجارية ستوفر بيئة مؤسسية واستثمارية قادرة على تحويل الاتفاقيات الاقتصادية إلى مشروعات إنتاجية مستدامة تحقق مصالح الطرفين.

ويفتح نجاح هذا المسار المجال أمام توسيع نطاق التعاون العراقي–الأمريكي، وترسيخ تحول استراتيجي تتقدم فيه الملفات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية ضمن أولويات الشراكة الثنائية، مع استمرار التعاون الأمني بوصفه أحد عناصرها الأساسية. ويمثل هذا التحول خطوة نحو بناء علاقة أكثر استدامة، تستند إلى المصالح الاقتصادية المشتركة، وتعزز مكانة العراق شريكاً موثوقاً في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.

رابعاً: الرهان الأمريكي على المؤسسات لا على الأشخاص

تكشف الخبرة المتراكمة في العلاقات العراقية–الأمريكية أن آليات صنع القرار في واشنطن تستند إلى معايير مؤسسية تتجاوز طبيعة التواصل الشخصي مع رئيس الوزراء العراقي. ويظهر مسار السياسة العراقية منذ عام 2003 أن الولايات المتحدة تعاملت مع حكومات متعاقبة اختلفت في توجهاتها وأولوياتها، واستمرت في اعتماد معايير تقييم ركزت على قدرة الدولة العراقية على بناء مؤسسات قادرة على تنفيذ الالتزامات الحكومية واستدامتها. وفي هذا السياق، ترتبط أهمية زيارة علي الزيدي بقدرة حكومته على تحويل خطاب الإصلاح إلى مؤسسات راسخة تكفل استمرارية السياسات العامة عبر مختلف الحكومات.

وتنسجم هذه الرؤية مع الأدبيات الحديثة في الحوكمة والعلاقات الدولية، التي تعد استقرار المؤسسات وكفاءتها أساساً لاستقرار الشراكات الدولية. ويعتمد بناء الاستثمارات طويلة الأجل، ونقل التكنولوجيا، وتوسيع الشراكات الاقتصادية على وجود منظومة قانونية وإدارية مستقرة وقابلة للتنبؤ، بما يعزز الثقة ويخفض مخاطر الاستثمار. وفي ضوء ذلك، تتعامل الإدارة الأمريكية مع استقلال القضاء، وشفافية الإدارة العامة، وكفاءة الأجهزة الرقابية، وفاعلية النظام المالي بوصفها مؤشرات تعكس مستوى مصداقية الدولة العراقية، وقدرتها على تنفيذ التزاماتها، وتعزيز استدامة الشراكات الدولية.

ولهذا السبب، تحظى حملة مكافحة الفساد التي تبنتها حكومة الزيدي باهتمام خاص داخل الأوساط الأمريكية. ويرتبط هذا الاهتمام بقدرة الحكومة على ترسيخ مبدأ المساءلة بوصفه قاعدة مؤسسية دائمة، بما يعزز استدامة الإصلاحات ويمنحها بعداً يتجاوز الإجراءات التنفيذية الآنية. وتشير قراءة ريناد منصور في تشاتام هاوس إلى أن تقييم الحكومة العراقية يستند إلى قدرتها على إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والفاعلين المسلحين وشبكات النفوذ التي تحد من فاعلية المؤسسات، إلى جانب إطلاق المبادرات الإصلاحية والأمنية.

وفي هذا السياق، تتداخل مكافحة الفساد مع جهود ترسيخ احتكار الدولة للقرار العام، إذ يسهم تعزيز سلطة المؤسسات وتوسيع نطاق المساءلة في الحد من مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي المرتبطة بتعدد مراكز النفوذ. كما توضح التجارب المقارنة أن الإصلاحات المؤسسية المترجمة إلى تشريعات مستقرة وإجراءات إدارية واضحة تمتلك قدرة أكبر على الاستمرار وترسيخ الثقة الداخلية والخارجية، مقارنة بالإصلاحات التي تعتمد بصورة رئيسة على الزخم السياسي المؤقت.

وفي هذا السياق، تشير تحليلات مراكز الأبحاث الدولية ونقاشات الخبراء إلى أن واشنطن تتابع مدى قدرة الحكومة العراقية على تحويل الإرادة السياسية لمكافحة الفساد إلى إصلاحات مؤسسية تشمل القضاء، والإدارة المالية، وأجهزة الرقابة، وآليات التعاقد العام. وتمثل هذه المجالات ركائز أساسية في بناء بيئة قانونية وإدارية

قادرة على جذب الاستثمارات وتعزيز الشراكات الاقتصادية. ويمتد الاهتمام الأمريكي إلى قضية احتكار الدولة للقوة، التي تعد من أكثر الملفات حساسية في العلاقات العراقية–الأمريكية. وأفرزت مرحلة ما بعد هزيمة تنظيم داعش أولويات جديدة ركزت على استكمال بناء الدولة وترسيخ دورها بوصفها الجهة المخولة دستورياً وقانونياً باستخدام القوة. وينطلق الاهتمام الأمريكي بهذا الملف من ارتباطه المباشر بمستوى نضج مؤسسات الدولة واستكمال عملية بنائها، مع إدراك التعقيدات السياسية والأمنية التي تحيط به وتفرض معالجات تدريجية ومتوازنة.

وتقود القراءة الواقعية لهذا الملف إلى التعامل معه بوصفه مساراً مؤسسياً طويل الأمد يعتمد على إعادة تنظيم العلاقة بين المؤسسات العسكرية والأمنية، وتعزيز احترافية الأجهزة الرسمية، وترسيخ مبدأ خضوع جميع الفاعلين للقانون. وترتبط فرص نجاح حكومة الزيدي في هذا المسار بقدرتها على بناء توافقات سياسية ومؤسسية تعزز سلطة الدولة بصورة تدريجية ومستدامة، بما يدعم الاستقرار الداخلي ويجنب البلاد تداعيات المعالجات الاستثنائية أو غير التوافقية.

ومن منظور واشنطن، تتسم هذه الملفات بدرجة عالية من الترابط والتكامل. فاستقلال القضاء يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين، وتدعم مكافحة الفساد كفاءة الاقتصاد، ويؤدي ترسيخ احتكار الدولة للقوة إلى خفض المخاطر الأمنية، كما تعزز الإدارة المالية الرشيدة

الاستقرار الاقتصادي. وتشكل هذه العناصر، في مجملها، إطاراً مؤسسياً متكاملاً تبني من خلاله الإدارة الأمريكية تقييمها لقدرة الدولة العراقية على الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية.

وفي ضوء هذا التصور، ترتبط أهمية زيارة الزيدي بقدرة حكومته على ترسيخ مشروع بناء المؤسسات وتحويل الإصلاحات الجارية إلى مسار مؤسسي مستدام. ويؤدي نجاح هذا المسار إلى تعزيز الثقة السياسية وتحويلها إلى رأسمال استراتيجي ينعكس على مكانة العراق الإقليمية والدولية. كما تعتمد استدامة هذا الإنجاز على ارتباط الإصلاحات بالمؤسسات والقواعد القانونية، بما يضمن استمرارها عبر المراحل السياسية المختلفة، ويجنبها التراجع الذي واجه عدداً من المبادرات الإصلاحية السابقة عند ارتباطها بظروف مرحلية أو بقيادات تنفيذية بعينها.

خامساً: بين واشنطن وطهران... من سياسة المحاور إلى دبلوماسية المصالح

تأتي زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي إلى واشنطن في لحظة إقليمية تتسم بدرجة عالية من السيولة الاستراتيجية، في ظل إعادة رسم التوازنات الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط عقب المواجهات الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيران، وما صاحبها من محاولات لإعادة ضبط قواعد الاشتباك. وتضع هذه المتغيرات العراق أمام معادلة معقدة، بحكم ارتباطه بعلاقات أمنية واقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة، واحتفاظه في الوقت نفسه بروابط سياسية

وجغرافية واقتصادية عميقة مع إيران، وهو ما يجعل الحفاظ على توازن العلاقات الخارجية خياراً يتوافق مع متطلبات المصلحة الوطنية ويحد من كلفة الاستقطاب الإقليمي.

وفي هذا الإطار، تنطلق قراءة السياسة الخارجية العراقية من كيفية إدارة العلاقات مع كل من واشنطن وطهران بما يحقق المصالح الوطنية ويحافظ على هامش الحركة الدبلوماسية. وتوضح خبرات العلاقات الدولية أن الدول الواقعة في بيئات إقليمية معقدة تعزز قدرتها على حماية مصالحها من خلال توسيع هامش المناورة، وتوظيف علاقاتها الخارجية في تقليل آثار الصراعات المحيطة، وتعظيم المكاسب الاقتصادية والسياسية، بما يدعم استقرارها ويعزز استقلالية قرارها الخارجي.

وتشير الدراسات التي تناولت الحكومة العراقية الجديدة إلى أن الزيدي يسعى إلى ترسيخ نهج يقوم على الفصل بين مسارات العلاقات الخارجية، وتجنب تحويل العراق إلى ساحة للمواجهة بين القوى الإقليمية والدولية. وتذهب بعض التحليلات إلى أن الانفتاح على واشنطن يأتي في إطار توسيع الخيارات الاستراتيجية للعراق، بما يعزز قدرته على التفاوض مع مختلف الشركاء استناداً إلى مصالحه الوطنية، بعيداً عن اعتبارات الاستقطاب الإقليمي.

وتنسجم هذه الرؤية مع الإدراك السائد داخل دوائر صنع القرار الأمريكية لطبيعة العلاقات التي تربط العراق بإيران، في ظل اعتبارات الجغرافيا والتاريخ وتشابك المصالح. ويتركز الاهتمام الأمريكي على

دعم قدرة الدولة العراقية في اتخاذ قراراتها بصورة مستقلة، ومنع استخدام أراضيها في الصراعات الإقليمية، وترسيخ سياسة خارجية تعبر عن أولويات العراق الوطنية وتخدم مصالحه الاستراتيجية.

ويرتبط نجاح هذا التوجه بقدرة الدولة على تعزيز عناصر قوتها الداخلية، من خلال ترسيخ سيادة القانون، ورفع كفاءة المؤسسات، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وهي عوامل توسع هامش استقلال القرار الخارجي وتعزز مرونة السياسة الخارجية في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية. كما تؤثر متانة المؤسسات بصورة مباشرة في قدرة العراق على التعامل مع الضغوط الإقليمية، وتدعم إمكاناته في تحقيق التوازن بين المصالح المتداخلة وصياغة خيارات خارجية أكثر استقلالاً واستقراراً.

ومن هذا المنظور، تمثل زيارة واشنطن جزءاً من استراتيجية أشمل تستهدف تعزيز قدرة العراق على انتهاج سياسة خارجية متوازنة تستند إلى المصالح الوطنية. ويقوم هذا التوجه على بناء دولة تمتلك مقومات القوة المؤسسية التي تمكنها من إقامة علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، وتعزز قدرتها على إدارة شراكاتها الخارجية من موقع أكثر استقلالاً وثقة.

ويرتبط نجاح هذا المسار بقدرة العراق على ترسيخ الإصلاحات الداخلية وتعزيز كفاءة مؤسساته، بما يوسع دوره في التفاعلات الإقليمية ويمنحه مساحة أكبر للإسهام في صياغة التوازنات المحيطة به. كما يؤدي ترسيخ مؤسسات الدولة إلى توسيع هامش

الحركة الدبلوماسية وتقليل تأثير الأزمات الداخلية والاستقطابات الإقليمية في قرارات السياسة الخارجية. وفي ضوء ذلك، يعتمد مستقبل العلاقات العراقية–الأمريكية على مسار بناء الدولة وتعزيز مؤسساتها، بوصفه الأساس الذي تستند إليه السياسة الخارجية وتُبنى عليه قدرة العراق على حماية مصالحه الوطنية وتطوير شراكاته الدولية.

الخاتمة: الشراكة بوصفها اختباراً لبناء الدولة

تمثل زيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى واشنطن محطة مهمة في سياق التحولات الاستراتيجية التي يشهدها كل من العراق والولايات المتحدة. وتتزامن الزيارة مع مراجعة واشنطن لأولويات حضورها في الشرق الأوسط، واتجاهها نحو أنماط جديدة من الشراكة، بالتوازي مع سعي العراق إلى ترسيخ مشروع بناء الدولة وتعزيز كفاءة مؤسساتها. وفي ضوء هذه المتغيرات، تكتسب الزيارة أهميتها بوصفها فرصة لتطوير شراكة تستند إلى المصالح المتبادلة، مع استمرار التعاون في القضايا الأمنية ضمن إطار أشمل للعلاقات الثنائية.

وتشير الخبرات المقارنة إلى أن الشراكات التي تستند إلى مصالح اقتصادية مشتركة، ومؤسسات مستقرة، وثقة متبادلة، تمتلك فرصاً أكبر للاستمرار والتكيف مع التحولات الدولية، في ظل محدودية استدامة التحالفات التي تتشكل استجابة لتهديدات أمنية ظرفية. وارتباطاً بذلك، تبرز أهمية قدرة حكومة الزيدي على ترسيخ صورة العراق بوصفه دولة تمتلك مؤسسات قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وحماية الاستثمارات، وإدارة شؤونها وفق قواعد مؤسسية مستقرة، بما يعزز الثقة الدولية ويدعم تطور الشراكة مع الولايات المتحدة.

وتواجه الولايات المتحدة، بدورها، اختباراً استراتيجياً يرتبط بطبيعة دورها في العراق ضمن بيئة إقليمية تتسم بتصاعد المنافسة

الدولية. ويعتمد الحفاظ على نفوذها في هذا السياق على دعم بناء المؤسسات العراقية، وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز الشراكات التي تحقق مصالح مشتركة طويلة الأمد، إلى جانب استمرار التعاون الأمني وفق متطلبات المرحلة. وتنبع أهمية هذا التوجه من المكانة التي يحتلها استقرار العراق في معادلة الاستقرار الإقليمي، وما يرتبط به من أمن الطاقة، وحماية سلاسل الإمداد، وتعزيز حركة التجارة الدولية.

ويرتبط مستقبل هذه الشراكة بقدرة الحكومة العراقية على ترجمة الوعود إلى سياسات، وتحويل السياسات إلى مؤسسات، وترسيخ المؤسسات من خلال نتائج ملموسة تنعكس على المواطن، والمستثمر، والشريك الدولي. وتواجه عملية الإصلاح تحديات تتصل بمقاومة شبكات المصالح التقليدية، وتعقيدات البيئة السياسية، والحاجة إلى تطوير الإدارة العامة واستكمال بناء سيادة القانون. ويقاس نجاح هذا المسار بقدرة الإصلاحات على إحداث تحول مؤسسي مستدام يعزز كفاءة الدولة، ويضمن استمرارية السياسات العامة، ويرسخ الثقة المحلية والدولية.

ومن هذا المنظور، تمثل زيارة واشنطن نقطة انطلاق لمسار طويل من تطوير العلاقات العراقية–الأمريكية. وترتبط النتائج التي يمكن أن تترتب عليها بقدرة الحكومة العراقية على استثمار الزخم السياسي الذي أوجدته الزيارة في تسريع الإصلاحات الداخلية وترسيخها، بما يدعم انتقال العلاقة الثنائية إلى مرحلة تتسع فيها مجالات التعاون

في الاستثمار، والتنمية، والتكنولوجيا، والحوكمة، وتعزز الطابع الاستراتيجي للشراكة بين البلدين. كما يعتمد الأثر المستدام للزيارة على نجاح الإصلاحات في إحداث تحول مؤسسي راسخ ينعكس على طبيعة العلاقة الثنائية ويمنحها أسساً أكثر استقراراً.

وفي ضوء ذلك، يتركز تقييم الزيارة على مدى إسهامها في إعادة تعريف العلاقات العراقية–الأمريكية ضمن إطار مؤسسي طويل الأمد. ويستند هذا التحول إلى ترسيخ مكافحة الفساد بوصفها سياسة عامة مستدامة، وتعزيز الحوكمة باعتبارها ركيزة لإدارة الدولة، واعتماد الإصلاح المؤسسي خياراً استراتيجياً يمتد أثره إلى ما بعد الدورات الحكومية. ويؤدي نجاح هذا المسار إلى إرساء شراكة تنطلق من بناء الدولة وتعزيز مؤسساتها، وتبتعد عن الأنماط التي فرضتها الأزمات والصراعات، في حين يسهم تعثر الإصلاحات في استمرار المحددات التقليدية للعلاقة، مع بقاء إدارة الأزمات العامل الأكثر تأثيراً في مسارها.

تمثل الفرصة المتاحة أمام العراق في المرحلة الراهنة إدراك العلاقة الوثيقة بين قوة الدولة داخلياً وقدرتها على التأثير في محيطها الخارجي. ويعزز هذا الإدراك أهمية الإصلاح المؤسسي بوصفه ركيزة لتطوير مكانة العراق الإقليمية والدولية، بالتوازي مع المتغيرات التي تشهدها البيئة الدولية والإقليمية. وفي هذا السياق، يرتبط مستقبل الشراكة العراقية–الأمريكية بقدرة العراق على بناء مؤسسات قوية، واقتصاد تنافسي، وإدارة عامة كفوءة، وقضاء مستقل، وبيئة

سياسية تعزز الثقة وتوظفها بوصفها مورداً استراتيجياً من موارد القوة الوطنية. ويقود ترسيخ هذه المقومات إلى إعادة صياغة مكانة العراق في الحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة والمنطقة، ويمنح زيارة علي الزيدي إلى واشنطن بعداً يتجاوز إطارها الدبلوماسي المباشر، لتغدو محطة ضمن مسار طويل من بناء الدولة وتعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة على المصالح المشتركة والمؤسسات الفاعلة والاستقرار المستدام.

المراجع

1. Mansour, R. (2026, June). Can Iraq's new prime minister finally rein in its armed factions? Chatham House.
2. Amwaj.media. (2026, July 1). Zaidi gambles on anti-graft offensive, but will Washington be wooed?
3. Center for Strategic and International Studies. (2025). Iraq and U.S. strategy in a changing Middle East.
4. Congressional Research Service. (2026, June 8). Iraq. Congress.gov.
5. Emirates Policy Center. (2026). Iraq and the United States: Reform, stability, and strategic partnership.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org